المحاضرة الخامسة

المحاضرة الخامسة

الرؤية المستقبلية لتطبيق التكنولوجيا الزراعية في العراق

على الرغم من طبيعة المحددات التي تم تناولها بالنسبة لتنمية القطاع الزراعي ، وعلى الرغم من أن استقراء التاريخ يوضح ان القطاع الزراعي لاقى اهمالًا خلال فترة طوية تقلص فيها الدور التنموي للدولة كمحفز لتشجيع النشاط الاقتصادي الانتاجي بوجه عام ، وعلى الرغم من تراجع القطاع الزراعي في قائمة الاولويات عند متخذ القرار السياسي من الناحية الواقعية خلال العقود الماضية وفى ظل ما سبق استعراضه من محددات استخدام التكنولوجيا الزراعية في العراق التي نستخلص منها ان الاغلب الاعم من هذه المحددات يتعلق بعوامل مؤسسية واجتماعية وعوامل تتعلق بالسياسات، فان النقاط التالية يمكن ان تمثل جزءا من اطار الرؤية المستقبلية لتطبيق التكنولوجيا الزراعية في العراق :

أولا : زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي: لقد أصبح هذا التوجه ضرورة ملحة سواء من جانب القطاع الخاص او الحكومة ، لاسيما اذا ما علمنا ان العديد من الدراسات قد أوضحت ان الاستثمار العام في الزراعة يعد مكملًا للاستثمار الخاص بها وليس منافسًا له ، بل على العكس فانه يدفعه الى الامام ويحفزه وذلك في ظل ارتفاع نسبة الاستثمارات المطلوبة في مجال البنية الاساسية والتسويقية الزراعية وارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في النشاط الزراعي الانتاجي بوجه عام ، فضلا عن العامل المتعلق بما سبق التعرض له من تناقص جاد في الاستثمارات العامة الموجهة للزراعة بوجه عام وتناقص الانفاق على البحوث الزراعية على الرغم من انها كانت تعد الركيزة الرئيسة للتنمية الرأسية في العراق خلال العقود الماضية طبقا لمختلف المؤشرات ، وطبقا لذلك فانه من الاهمية بمكان اعطاء القطاع الزراعي الاولوية المجتمعية التي يستحقها مع توجيه اقصى استثمارات عامة ممكنة له ، مع اعطاء كافة الحوافز الممكنة للاستثمار الخاص في مجال الزراعة كبر حجمه ام صغر مادام قطاعًا انتاجيا مع تخصيص اكبر قدر متاح في الموازنة العامة للإنفاق على الانشطة البحثية الزراعية .

ان مسالة توفير تمويل كاف للأبحاث تمثل جزءا من القضية الشاملة لتمويل التنمية ، اذ يتطلب تمويل الابحاث عوامل عديدة لعل من بينها السياسات والممارسات اللازمة لتجميع

المستحدثات وزيادة الحصيلة المعرفية ، وبدونهما (أي السياسات والممارسات) فان المكتشفات والبيانات غير الموثقة بشكل سليم او غير الممكن الوصول اليها يمكن ان تفقد من السجل التاريخي الموثق حينما يتقاعد الباحثون ، او نتيجة لعدم الاستقرار المؤسسي ، الأمر الذى قد يحدث بفعل عدم كفاية وعدم انتظام تمويل الابحاث ، وهذه الخسائر موجودة بصفة خاصة بالمؤسسات البحثية التي تعاني من قيود الموارد المالية سواء في العراق او غيره من دول العالم النامي ويترتب على عدم كفاية وعدم انتظام حجم التمويل عجزا في تشغيل المكتبات وبنوك المعلومات وبنوك الجينات وبطئا في تجديد الهيئات البحثية وتدريبها ورفع كفاءتها .

ومن المقومات المهمة المرتبطة بما سبق ان يجري توزيع الاستثمارات البحثية في القطاع الزراعي بشكل يراعي الاولويات حسب الاهداف المطلوب تحقيقها .

وفضلًا عن القيود الهيكلية السابقة فهناك بعض المشاكل المالية ونقص في وسائل الانتقال والمعدات والمساعدات الارشادية كنتيجة لانخفاض الميزانيات المخصصة لهذه الاغراض في بعض الاحيان ، وتعد الدوافع او المحفزات ضرورية لتنشيط نظام الارشاد الزراعي والتسويقي لكي يؤدي كل منهما وظيفته من ناحيتين : من البحث للمزارع ورجوعا بمشاكل الفلاح الى الباحثين المتخصصين .

ان البحث والتطوير في مجال الزراعة يواجهان اشكالية عدم سهولة تجهيزهما بشكل فعال اذا تركا للقطاع الخاص ، فهناك صعوبة تأسيس حقوق الملكية في اشكال عديدة من المستحدثات ، لاسيما اذا لم تتجسد في صورة رأسمال ، كما ان النتائج الناجحة المترتبة على الانشطة البحثية هي في حد ذاتها محفوفة بعدم التأكد مع طول الوقت اللازم لتحقيقها ولهذه الاسباب يجدر دائما تمويل الانشطة البحثية الزراعية وتنفيذها بشكل فعال بواسطة الحكومات وهذا الاتجاه تؤكده مرة اخرى اعتبارات استراتيجية .

ثانيا : تطوير جهاز الارشاد الزراعي : وذلك بالعمل على تحقيق الاهداف التالية :

1- تدعيم جهاز الارشاد الزراعي الحكومي واصلاحه مؤسسيا وتطوير اختصاصاته وتنمية قدراته الفنية والادارية .

2- توثيق روابط التعاون والتنسيق بين جهازي البحث العلمي والارشاد الزراعي سواء في تحديد الموضوعات البحثية لخدمة قضايا التنمية الزراعية ، أو التطبيق الميداني لنتائج البحوث .

3- تحديث الوسائل والنظم الإرشادية بما يتفق مع تطورات العصر ، لاسيما في مجال المعلومات والاتصالات وبما يعظم من الخبرات الارشادية المتاحة ، ويمكن في هذا الاطار وضع بعض الاليات التي تساعد على اعادة هيكلة جهاز الارشاد الزراعي ووضع خطة تفصيلية لإصلاحه مؤسسيا شاملة العناصر التالية :

أ- وضع خطة تنفيذية سنوية مدعومة بميزانية ملائمة .

ب- التركيز على رفع قدرات العاملين في الجهاز الارشادي من خلال تنفيذ برامج مكثفة لتدريب واعداد المرشدين الزراعيين طبقا للتخصصات المطلوبة .

ج- وفي نطاق التنفيذ ، يتم مراجعة نظم واجراءات العمل لتطويرها واحكام عمليات التنسيق والتفاعل الافقي والرأسي داخل المؤسسة الارشادية وفيما بينها وبين اجهزة البحث الزراعي .

د- ربط الحوافز المادية للمرشدين بالإنجازات المحققة في مناطق عملهم .

هـ- تطوير انشطة الارشاد المتخصص في بعض المجالات المهمة مثل الارشاد التسويقي والارشاد البيئي .

و- تدعيم الجهود الارشادية باستخدام وسائل الاتصال الاكثر حداثة والأقوى فاعلية والاوسع انتشارا

ثالثا : تطوير التعليم الزراعي : في اطار أي رؤية مستقبلية فان التعليم الزراعي يمثل احد المتطلبات الرئيسة لتحقيق احد ابعاد التنمية البشرية وكذلك التنمية الزراعية ، اذ ان الدور الرئيس لإسهام المؤسسات التعليمية في تطوير ونقل التكنولوجيا الزراعية يتمثل في كونها الجهات التي تختص بإعداد الكوادر البشرية بمختلف مستوياتها ، ويستلزم الامر تطوير البرامج التي تحقق اكساب الخريجين المهارات اللازمة لتأهيل اخصائيين زراعيين قادرين على التعامل مع اساليب التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، وبحيث يكون الخرجين ذوي مواصفات ملائمة لمتطلبات سوق العمل بعد ان يتم اعطاء القطاع الزراعي الاولوية المجتمعية التي يستحقها .

رابعا : تطوير السياسات الزراعية : بما ان تطبيق التكنولوجيات يرتبط الى درجة كبيرة بالسياسات المدعومة والمساندة ، فانه من الاهمية بمكان تطوير السياسات الزراعية فى اطار دور فاعل ومؤثر للدولة ، يستهدف رفع الانتاج الزراعي ومعدلات نموه ، وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين ، مع الاهتمام بدعم المنتج الزراعي ورفع قيمة هذا الدعم كلما تحسنت اوضاع الايرادات بالموازنة العامة للدولة ، والاستفادة من البنود الواردة باتفاقية منظمة التجارة العالمية والتي تسمح بدعم المزارع في المجالات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيات الزراعية سواء فيما يتعلق بدعم البحوث الزراعية ، او دعم البنية الاساسية الزراعية ، والبنية التسويقية ، ودعم النشاط الإرشادي ، ودعم التنمية الريفية ، ويمكننا الاستفادة من تجربة الدعم المشروط التي هي احد اليات الدعم في اطار السياسة الزراعية الاوروبية والتي تقدم الدعم للمنتج الزراعي في احوال محددة شريطة قبوله اختيارياً لتطبيق حزمة تكنولوجية معينة .

خامسا : ربط التكنولوجيات الزراعية المطبقة باعتبارات التميز الإقليمي :

يستلزم الأمر اخذ المزايا النسبية لمختلف المنتجات الزراعية في الحسبان وذلك نظرا للاختلافات الجغرافية بين مختلف المحافظات التي تؤدى الى تباينات مناخية واختلاف في

طبيعة الموارد الطبيعية الزراعية وسماتها ، مما يجب ان ينعكس على سياسات توطين التكنولوجيا الزراعية ويستلزم الامر عمل خريطة استثمارية لمختلف المحافظات في اطار الاقاليم الجغرافية مع وضع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحسبان ، فعلى سبيل المثال يمكن زراعة أشجار الزيتون في الصحراء الغربية ونشر معاصر للزيتون بتكنولوجيا محلية بسيطة في المنطقة بعد انشاء مراكز تجميع له ، مما يساعد على سد الفجوة الزيتية وزيادة تشغيل الشباب .

سادسا : التركيز على التكنولوجيا المحلية : مع اهمية نقل التكنولوجيا المستوردة من الخارج في تحقيق التنمية وذلك بالاستفادة من التجارب الناجحة لمختلف الدول والتي سبقتنا في مجال معين ، يظل للعوامل المتعلقة بالقدرات المحلية الغلبة في تحقيق التنمية المعتمدة على الذات ، وفى هذا السياق فان زيادة الاعتماد على الذات يزيد من هامش استقلالية القرار كلما مضينا قدما في طريق التنمية ، ان مجال التطبيقات الزراعية للتكنولوجيا يتيح نطاقاً كبيرا لتطوير تكنولوجيات ملائمة للظروف المحلية وبتكاليف مناسبة .

سابعا : اخذ التغيرات المناخية في الحسبان عند وضع ونشر التكنولوجيات الزراعية :

يعد القطاع الزراعي من اكثر القطاعات التي تتأثر سلبا بالتغيرات المناخية التي طرأت على العالم في الآونة الاخيرة ، وأنه من الأهمية بمكان تهيئة القطاع الزراعي للتواؤم مع تلك المتغيرات ، نظرا لآثارها الحالية والمحتملة على الموارد الطبيعية الزراعية من أراضي ومياه ، وزيادة أهمية اتباع اساليب التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية في استنباط أصناف مقاومة للظروف البيئية القاسية من ارتفاع درجات الحرارة ، ومقاومة للجفاف ، واستنباط أصناف ذات فترة نمو قصيرة واحتياجات مائية أقل .